قيمة أعلى بنحو 14.6 مليار للسنة المالية الحالية

«الشال»: الإيرادات النفطية تبلغ 27.4 مليار دينار

■ في نهاية مارس حقق برميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ 109.9 دولارات

ارتفاع الإيرادات النفطية

■ يفترض أن تكون الكويت حققت إيرادات نفطية خلال الشهور السبعة الأولى بما قيمته 16 مليار دينار

أكد تقرير الشال انه بانتهاء شهر اكتوبر 2012، انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2013/2012، وظلت أسعار النفط الكويتي، مرتفعة، وفوق حاجز الـ100 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أكتوبر، نحو 107.5 دولارات أمريكية للبرميل، بانخفاض بلغ نحو 2.5- دولارا أمريكيا للبرميل، عن معدل شهر سبتمبر، البالغ نحو 110 دولارات أمريكية للبرميل. وعليه، فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية، نحو 105.9 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 40.9 دولارا أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 62.9 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولارا أمريكيا للبرميل، ما سينعكس، إيجابا، على الإيرادات النفطية. وكان معدل شهر أبريل الفائت، أعلى معدل لسعر برميل النفط الكويتي، عند نحو 116.9 دولارا أمريكيا، أي إن معدل شهر أكتوبر أقل منه بنحو 9.4- دولارات أمريكية للبرميل.

وكان معدل شهر أكتوبر 2011 من السنة المالية الفائتة 2012/2011 قد بلغ نحو 104 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2011، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 109.9 دولارات أمريكية.

ومضى: يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الشهور السبعة الأولى، من السنة المالية الحالية، بما قيمته 16 مليار دينار. «خفضنا توقعاتنا إلى الأدنى محسوبة على تصدير 2.7 مليون برميل نفط خام، يوميا، حتى صدور تقارير المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة عن وزارة المالية». وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما – وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع– فإن المتوقع ان تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، بمجملها، نحو 27.4 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 14.6 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 28.6 مليار دينار. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21.240 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 7.4 مليارات دينار والواقع أنه سيكون أعلى عند احتساب الوفر في مصروفات الموازنة عن المقدر، لجمل السنة المالية الحالية 2013/2012، وقد يراوح حول 8 مليارات دينار.

نتفق مع إجراءات التسوية مع الخطوط الجوية العراقية

«الكويتية».. عاشت أوضاعاً صعبة

تطرق تقرير الشال الى تخصيص الخطوط الجوية الكويتية فقال: في تبريرها صدور تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة توطئة لتخصيصها، تذكر المذكرة الإيضاحية للقانون رقم «23» لسنة 2012 –قانون ضرورة– الصادر الأسبوع قبل الفائت، بأن تقادم الأسطول وكثرة الأعطال الفنية وتردد شركات التأمين عن تقديم التغطية التأمينية له، بما تسبب في وقف تشغيل الطائرات، الأمر الذي أحرج المؤسسة ودولة الكويت أمام جمهور المسافرين. وأضافت، بأن بعض الشركات في المطارات الأوروبية توقفت عن تقديم خدمات الصيانة والفحوص الفنية، لبعض الطائرات، لعدم توفر قطع غيارها في الأسواق وعدم قدرة المؤسسة على الالتزام بمواعيد تشغيل الرحلات واستمرار تفاقم الخسائر التشغيلية وانخفاض ثقة العملاء بالمؤسسة، بما لا يتناسب معه وضع طائرات المؤسسة مع مكانة دولة الكويت ووضعها.

وزاد: لقد حاولنا نقل ما كتب، رسمياً بشكل شبه حرفي، وهو واقع وصحيح. وفي تقرير قديم لنا قلنا إن وضع الكويت، من حيث كفاءة إدارتها، وضع مشابه لوضع مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، وإن الإدارة التي عجزت عن تفادي تلك المآسي في شركة طيران، هي نفسها المسؤولة عن مشروع تنمية البلد، ونرجو ان نعي قبل أن نكتب ديباجة حال الكويتية، نفسها، على حال الكويت. وحتى مرسوم قانون الضرورة حول تخصيصها معيب، فهو لم يتحدث عن مدى زمني للانتهاء من عملية التخصيص، والمدى الزمني لم يحترم في القانون رقم «6» لسنة 2008، ولم يتحدث عن أي دور للمجلس الأعلى للتخصيص المشكل، حديثا، في إنجاز إجراءات التخصيص. وبعد أربع سنوات على صدور قانون تخصيص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، ونحو 20 سنة على نوايا تخصيصها، لا يتحدث القانون أو مذكرته التفسيرية عن الخطوات التي تم إنجازها على طريق التخصيص، حتى صدور قانون الضرورة.

وأكمل: الواقع، انه يوحي، عند الحديث عن وضع المؤسسة، بما لا يليق ووضع الكويت، وكأنه سوف يستخدم عذرا مفتوحا للاستثمار في تحديث الأسطول، بما يعيد محاذير سوء الإدارة من جديد. ونرجو أن تكون قراءتنا حول تعويض الخسائر والمخالفة لبعض ما نشر في الإعلام المحلي، صحيحة، إذ يذكر المرسوم بأن الدولة تتحمل خسائر مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، ونعتقد أن المقصود هو الماضي، أي ما تحقق من خسائر في الماضي، لأن نص فقرة التعويض كان حول المؤسسة وليس الشركة، ولكنه سوف ينسحب، مستقبلا، على الشركة، إذا تم الاستثمار في تحديث الأسطول، وذلك ليس تخصيصا.

وختم: نظل نتفق مع خطورة الأوضاع في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، ونتفق وإجراءات التسوية مع الخطوط الجوية العراقية، ولكننا لا نعتقد بحصافة صياغة القانون، ونعتقد أنه يفتقد ما يتناسب مع كونه قانون ضرورة بإهمال الجدول الزمني، من جانب، وإهمال الإشراف المتخصص من قبل المجلس الأعلى للتخصيص، من جانب آخر. ولا نعرف ما معنى تشكيله، إذا تم إهماله في أول تجربة.

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية عاشت اوضاعا صعبة

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت ... تراجع للمؤشرات

رسم بياني رقم (1)

المؤشر السعري والوزني

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطا عن الأسبوع الذي سبقه «ثلاثة أيام تداول»، حيث تراجعت جميع المؤشرات، بما فيها قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 424.1 نقطة وبتراجع بلغ قيمته 2 نقطة ونسبته 0.5 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبانخفاض بلغ قدره 26.1 نقطة، أي ما يعادل 5.8 في المئة عن إقفال نهاية عام 2011.

تراجع القيمة المتداولة وعدد الصفقات والمؤشر العام

سوق الكويت في أكتوبر: أداء ضعيف

تحدث الشال عن اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر أكتوبر 2012، فقال: كان ضعيفا، مقارنة باداء شهر سبتمبر 2012، إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة فقط، بينما تراجع كل من القيمة المتداولة، وعدد الصفقات، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال، في نهاية يوم الأربعاء، الموافق 2012/10/31، قد بلغت نحو 426.4 نقطة، متراجعة بنحو 10.1 نقطة، أي ما يعادل 2.3 في المئة، مقارنة بمثيلتها لشهر سبتمبر 2012، حين بلغت نحو 436.5 نقطة، وبانخفاض بلغ 23.8 نقطة، أي ما نسبته 5.3 في المئة، عن مستوى إقفال عام 2011. وبلغت أعلى قراءة للمؤشر، خلال الشهر، عند 439.8 نقطة، بتاريخ 2012/10/03، بينما بلغت أدناها عند 422.9 نقطة، بتاريخ 2012/10/22. ويوضح الرسم البياني «رقم 1» تطور حركة مؤشر «الشال» ومؤشر البورصة «السعري والوزني»، خلال ما مضى من عام 2012.

وتابع: وبلغت القيمة السوقية، للشركات المدرجة، جميعها، والبالغ عددها 199 شركة، نحو 28.25 مليار دينار، وعند مقارنة جملة القيمة السوقية، ما بين سبتمبر وأكتوبر 2012، نجد أن الانخفاض في القيمة السوقية بلغ نحو 807.3 ملايين دينار، أي ما نسبته 2.8 في المئة، أي ما هو قريب من انخفاض للمؤشر.

وأكمل بلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها السوقية 38 شركة من أصل 199 شركة مشتركة، في حين انخفضت قيمة 120 شركة، ولم تتغير قيمة 41 شركة أخرى. وبعد استثناء الشركات التي تمت زيادة رأسمالها، سجلت شركة «مشاتت للمشاريع العقارية» أكبر ارتفاع في القيمة، بزيادة قاربت نسبتها 28.4 في المئة، تلتها شركة «التعمير للاستثمار العقاري» بارتفاع قاربت نسبته 25 في المئة، بينما سجلت شركة «بيت الأوراق المالية» أكبر خسارة في قيمتها، بهبوط قاربت نسبته 52.3 في المئة، تلتها في التراجع الشركة «الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية» بخسارة بلغت نحو 44.4 في المئة من قيمتها. أما القطاعات، فقد حققت 4 قطاعات، من أصل 12 قطاعا، ارتفاعا، حيث حقق قطاع الرعاية الصحية ارتفاعا بلغ نحو 3.2 في المئة، وسجل قطاع البنوك ثاني أكبر ارتفاع بنحو 2.9 في المئة، في حين سجلت 8 قطاعات انخفاضا، بلغت أعلى نسبة انخفاض في قطاع التكنولوجيا بنحو 10.3 في المئة، وسجل قطاع الخدمات المالية ثاني أعلى انخفاض بحدود 5.2 في المئة. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة «20 يوم عمل» نحو 519.6 مليون دينار، متراجعة بما قيمته 101.2 مليون دينار، أي ما يعادل 16.3 في المئة، قياسا بمثيلتها لشهر سبتمبر 2012، والتي بلغت نحو 620.8 مليون دينار، أي إن السيولة إلى انحسار، ومع تنازم الوضع السياسي. وكانت أعلى قيمة قد تحققت في يوم واحد، خلال الشهر، هي 45.7 مليون دينار، بتاريخ 2012/10/09. في حين سجلت البورصة أدنى قيمة للتداول، خلال الشهر، بتاريخ 2012/10/24، عندما بلغت نحو 10 ملايين دينار وكانت قيمة التداول، في أيام العمل العشرة الأول من شهر أكتوبر، نحو 311.4 مليون دينار، انخفضت إلى 208.2 ملايين دينار، في أيام العمل العشرة الأخيرة من الشهر، وذلك هو اثر الأزمة السياسية على السيولة. أما المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة فقد بلغ، خلال الشهر، نحو 25.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 29.6 مليون دينار في شهر سبتمبر 2012. وبلغ إجمالي كمية الأسهم المتداولة نحو 6777.5 مليون سهم وبمعدل يومي بلغ 338.9 مليون سهم، وبارتفاع قارب 48.8 مليون سهم، أي ما نسبته 16.8 في المئة، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر البالغ نحو 290 مليون سهم. وقد بلغ إجمالي عدد الصفقات المبرمة نحو 111.7 الف صفقة، وبمعدل يومي بلغ 5.586 صفقة، وبارتفاع بلغت نسبته 4.7 في المئة، مقارنة بمعدل شهر سبتمبر.

مؤشر	الإقفال	أعلى سعر	أدنى سعر	الحجم الحالي	القيمة الحالية	عدد الصفقات	آخر صفقة
البورصة	426.4	439.8	422.9	0	0.00	0	1.33
الوزني	107.5	110.0	105.9	46,736	1.91	80,000	1.81
السعري	116.9	119.6	115.3	0	2.83	50,000	2.83
الشامل	107.3	109.8	106.5	1,350,000	0.93	35,500	0.93
رئيسي 50	104.1	106.5	103.1	377,777	0.90	500,000	0.90
رئيسي	104.1	106.5	103.1	556,851	0.94	100,000	0.92
أول	104.1	106.5	103.1	0	0.00	0	3.40
مؤشر هايلة	104.1	106.5	103.1	25,000	1.82	76,250	1.57
مؤشر قيمة	104.1	106.5	103.1	10,000	3.00	0	3.10

مؤشرات هايلة

إجمالي الأصول سجل ارتفاعاً بـ256.2 مليون دينار

بنك بوبيان.. ارتفاع في الأرباح في تسعة اشهر

■ مجموع الإيرادات ارتفعت بنحو 11.9 مليون دينار

■ الأرباح بلغت 7.2 ملايين دينار بارتفاع مقدارة 356 ألف دينار

بنك بوبيان

وأوضح تقرير الشال ان بنك بوبيان أعلن نتائج أعماله لفترة الأشهر التسعة الأولى، من العام الحالي، والمنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى ان البنك حقق أرباحاً بلغت نحو 7.2 ملايين دينار، بارتفاع مقداره 356 الف دينار، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 5.2 في المئة، مقارنة بنحو 6.8 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2011، بينما تراجع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 13.1 في المئة من نحو 15.9 في المئة، للفترة عينها من العام الماضي وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات بنحو 27.9 في المئة وهي نسبة أعلى من نسبة ارتفاع صافي الربح، البالغة نحو 5.2 في المئة، كما أسلفنا سابقا، والسبب الرئيس لارتفاع صافي الربح بنحو طفيف مقارنة مع ارتفاع الإيرادات هو ارتفاع مخصص انخفاض القيمة بنحو 9.5 ملايين دينار، أي بنحو 133.5 في المئة، حين بلغت 16.6 مليون دينار، مقارنة مع 7.1 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع مجموع الإيرادات بنحو 11.9 مليون دينار، وصولا إلى 54.7 مليون دينار، مقارنة بنحو 42.8 مليون دينار، في الفترة ذاتها من عام 2011، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 27.9 في المئة، كما أسلفنا سابقا، إذ ارتفع بند إيرادات من المرابحات والتمويلات الإسلامية بنحو 9.1 ملايين دينار، وصولا إلى 47.5 مليون دينار، مقارنة مع 38.4 مليون دينار، أي ما يعادل 23.7 في المئة، وارتفع بند صافي إيرادات استثمارات بنحو 4.2 ملايين دينار، أي نحو 173.5 في المئة، وصولا إلى 1.8 مليون دينار، مقارنة بخسائر بلغت نحو 2.4 مليون دينار، في الفترة نفسها من العام السابق، فيما تراجع بند حصة في نتائج شركة زميلة بنحو 982 الف دينار إلى 1.9 مليون دينار، مقارنة مع 2.9 مليون دينار.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى ان إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعا، بلغ 256.2 مليون دينار ونسبته 16.5 في المئة، ليصل إلى 1808 ملايين دينار، مقابل 1551.8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 314.2 مليون دينار، أو ما نسبته 21 في المئة، عند المقارنة بالفترة عينها من عام 2011، حين بلغ 1493.8 مليون دينار. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بنحو 190.9 مليون دينار أي نحو 18.5 في المئة، وصولا إلى 1221 مليون دينار «67.5 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة مع 1030.1 مليون دينار «66.4 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2011، وارتفع بنحو 27.2 في المئة، مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2011، أي نحو 260.9 مليون دينار، حيث بلغ نحو 960.1 مليون دينار «64.3 في المئة من إجمالي الأصول». وارتفع بند مستحق من البنوك بنحو 90.3 مليون دينار، أي بنسبة 70.5 في المئة، وصولا إلى 218.4 مليون دينار «12.1 في المئة من إجمالي الأصول»، مقارنة بنحو 128.1 مليون دينار «8.3 في المئة من إجمالي الأصول» في نهاية عام 2011، وارتفع بنحو 42.8 في المئة أو نحو 65.4 مليون دينار، مقارنة بنحو 152.9 مليون دينار «10.2 في المئة من إجمالي الأصول»، في الفترة ذاتها للعام 2011. بينما تراجع بند النقد والنقد المعادل بنحو 13.3 في المئة أي نحو 25.6 مليون دينار، متراجعا إلى 166.4 مليون دينار «9.2 في المئة من إجمالي الأصول» مقارنة بنحو 191.9 مليون دينار «12.4 في المئة من إجمالي الأصول». وعند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2011، نجد انه ارتفع بنحو 0.3 في المئة أي نحو 463 الف دينار عندما بلغ نحو 165.9 مليون دينار «11.1 في المئة من إجمالي الأصول».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى ان مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» «الخاص لمساهمي البنك» من نحو 2.9 في المئة في نهاية سبتمبر 2011 إلى نحو 3.1 في المئة، وحقق العائد على رأسمال البنك «ROC» «الخاص لمساهمي البنك» ارتفاعا، أيضا، حين بلغ نحو 4.4 في المئة مقارنة بنحو 3.9 في المئة في الفترة نفسها من العام الفائت. بينما سجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» تراجعا حين بلغ نحو 0.4 في المئة قياسا بنحو 0.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2011. وبلغت ربحية السهم «EPS» نحو 4.37 فلوس مقابل نحو 3.94 فلوس، للفترة نفسها من عام 2011، ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 0.70 في المئة، مقارنة بمستواها البالغ 0.66 في المئة، في سبتمبر 2011، وتراجع –أي تحسن قليلا– مؤشر مضاعف السعر على ربحية السهم «P/E» من 152.3 مرة في الفترة نفسها من العام السابق إلى نحو 141.9 مرة في العام الحالي، وتراجع، أيضا، مؤشر مضاعف السعر على القيمة الدفترية «P/B» من 4.3 مرات في الفترة نفسها من العام السابق إلى نحو 4.2 مرات في العام الحالي.

■ ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين إلى 3.1 في المئة